

ذي قار تتهم وزارة الصناعة والبرلمان بتعطيل الاستثمار بمدينتها الصناعية

قناطر
طالب عبد العزيز

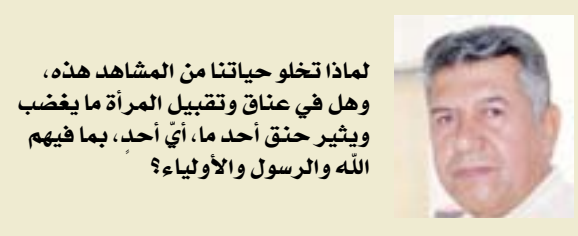
أزاحت ستارة...
أطل وجه جميل

لأنني حالم كبير، لأنني لن أصغي إلا لوجيب قلبي الذي يحب الحياة، لأنني ابن بار بمدينة كانت الأمل بين المدن، سأستعير من الصديق (رياض العلي) المثل الألماني، الذي نشره على صفحته "النافذة التي لا تطل على جارة جميلة يجب أن تغلق ويعرض البيت للبيع" ياه، ما أوجنا في الحياة اللعينة هذه الى مثل هكذا مشاهد، وقد أزاحت ستائر وأطل وجه جميل وسطح نور وإبيض أفق وتمادت أذرع وتفتحت قلوب...
أحياناً، أسأل لماذا باتت حياتنا خلوا من المشاهد هذه؟ ما الذي جرى ويجري، وهذا العالم من حولنا يزداد صدقاً ومحبة وجمالاً، كنت توقفت طويلاً عند مشاهد عدة شاهدتها في مطار باكو، كانت النساء الأزياء يودعن أصدقائهن العراقيين عند كاونترات المغادرة في مطار باكو، وقد رأيتهن يعانقن ويقبلن ويكبن، ولم يكن مشهد العراقيين بأقل شأنًا، هم، أيضاً كانوا متعلقين بهن، في وداع لا يمكن معاينته في أي مطار عراقي، ومثل المشاهد تلك كنت رأيتها في محطات القطار والمطارات بطهران وغيرها، رأيت الناس يستقبلون ويودعون بعضهم بباقيات الورد.

لماذا تخلو حياتنا من المشاهد هذه، وهل في عناق وتقبيل المرأة ما يغضب ويثير حق أحد ما، أي أحد، بما فهم الله والرسول والأولياء؟ أما طاف محمد على نسائه السبع أو التسع في ضحى يوم واحد؟ أما قالت أم المؤمنين (عائشة) بأنه كان يقبلني شق الثينة، أما وضع يده تحت حنكها وجعلها متمكنة من مشاهدة حفل الطول في بيت أحدهم بالمدينة؟ أكل ما قرأناه في كتب السير والاحاديث عن الحب والتقبيل والعناق والمعاشرة كان هراء أنسانياً؟ يا ترى، لماذا تخلو حياتنا من المباح والمسرور، ولماذا تكفهر في أعين البعض الألوان إلا الأحمر منها؟ هذا المسفوح على الإسفلت؟ أحقا نحن غير جديرين بالحياة؟ من قال ذلك، وكيف تراجع الإنسان في داخلنا حتى استحلال وحشاً، من المسؤول عن ذلك؟ هل أقول رجل الدين، رجل السياسة، شيخ العشيرة؟ أم كلهم مجتمعين، وهل نبرئ أنفسنا، نحن معشر المتقنين من ذلك؟

كثيراً ما أضع صورة كاس أو قارورة نبيذ، أو صورة جميلة لإمرأة، جملة في الحب أو مشهداً جذاباً من الطبيعة أقيس به نبض الأصدقاء وقراء صفحتي، وأسمع كلاماً جميلاً لا يخذل الحياء، يبعث عن مشاعر حقيقية، تشاركني محاولتي في صنع البهجة واستعادة الجانب المضيء من حياتنا التي تعثرت خطاها خلال العقود الماضية، أفعل ذلك لأيماني بأن الحياة أولى بأن تعاش كما أريد لها، وهي أكبر من صورة الوحش الخارج توا من كهف قلبه، وقد تألمت عليه الوهاه، فتقهقرت في روجه مصابيح السلام والطمأنينة، أفعل ذلك لأنني وجدت جيلاً من الأبناء ضاقوا ذرعاً بتعاليم فقهاء الظلام، وهم يتحرقون شوقاً لن يدلهم على نوافذ الفرح التي تشرع بأوجه العالمين إلا نحن.

ونحن نستقبل العام الجديد، ونحن سعداء بمئات الباقات من الورد والرسائل الجميلة التي نتلقاها عبر صفحاتنا على مواقع التواصل، أجد إن الحاجة باتت ملزمة لأبنائنا الشباب لكي يصرخوا بصوت عالٍ مدوياً: "نحن، في العراق، لا نختلف عن الأديين، وهذا الرب الذي في عقولكم أرحم من أن يعذبنا منفردين بهذا الكون، نريد حقاً في الحب والقبل والعناق والجنس، حقناً في الأغنية والرقص والموسيقى، في السفر والانتماء والقبول والرفض، وما تجدونه مكرهاً في نفوسكم لن يكون كذلك في نفوسنا، نحن من يقرر ذلك.



لماذا تخلو حياتنا من المشاهد هذه، وهل في عناق وتقبيل المرأة ما يغضب ويثير حق أحد ما، أي أحد، بما فهم الله والرسول والأولياء؟



وسام طاهر للمدى إن " الاستثمار الحقيقي في المحافظة لم يبدأ بعد نتيجة التعقيدات الادارية والروتين، وما أحيل من مشاريع استثمارية لازالت تواجه جملة من المعوقات ولم تنجز ضمن السقف الزمني المحدد لها".
وأضاف إن " من أبرز معوقات الاستثمار في محافظة ذي قار هي تضارب القوانين القديمة التي مازالت سارية المفعول بالدوائر الحكومية والوزارات وتعارضها مع قانون الاستثمار الجديد وهو ما جعل المستثمرين يعزفون عن توظيف أموالهم بالمشاريع الاستثمارية".
مشيراً الى أن " الموافقات على المشروع الاستثماري يتطلب موافقة أكثر من ١٠ وزارات ودوائر رسمية وهو ما جعل المستثمر ينفر من تلك الإجراءات، هذا ناهيك عن الروتين الإداري والاعتراضات العشوائية والوضع الأمني غير المستقر وعدم ثقة المستثمر بالمؤسسات الحكومية والقوانين المتغيرة".
مشيراً الى أن هيئة الاستثمار تسعى لجذب الاستثمارات الخارجية لكنها في الوقت نفسه عاجزة عن إقناع المستثمر المحلي للدخول في سوق الاستثمار بالمحافظة.

وتتكون المدينة الصناعية في ذي قار التي يجري تنفيذها على مساحة ٢٠٠٠ دونم من أربع مناطق صناعية، اثنتان للصناعات الخفيفة واثنتان للصناعات المتوسطة وقد تم تجهيزها بكافة الخدمات اللازمة لإقامة المصانع حيث تم تخصيص ٦٢ مليار دينار لأعمال المرحلتين الأولى والثانية من مراحل تنفيذ المدينة الصناعية.

وكان محافظ ذي قار يحيى الناصري، دعا في (١٥-٢٥ من كانون الثاني ٢٠١٦)، رئيس مجلس الوزراء، إلى اتخاذ اجراءات استثنائية لتفعيل قانون الاستثمار وتجاوز الروتين الإداري والمعوقات التي تعرقل عمل المستثمرين، مؤكداً قدرة القطاع الاستثماري على دعم اقتصاد البلاد عند توفير مناخ العمل المناسب للمستثمرين.
وكانت هيئة استثمار ذي قار منحت ٣٦ رخصة استثمارية في جميع القطاعات الاستثمارية من بينها تراخيص لـ ١٧ مشروعاً استثمارياً في قطاع الإسكان غير أن معظم هذه المشاريع متوقفة في الوقت الحاضر.

عمل الشركات الاستثمارية وحركة رأس المال العالمي وهذه الأمور وغيرها تتطلب اجراءات وقرارات استثنائية من رئيس الوزراء ومجلس الوزراء ومجلس النواب.
منوهاً الى أن " مواكبة المنظومة العالمية للاستثمار تتطلب أيضاً الاستعانة بخبراء في ادارة رؤوس الاموال وتفعيل حركتها في القطاع الاستثماري ليكون قادراً على الإسهام في مواجهة الازمة المالية الراهنة".
وبدوره قال الخبير الاقتصادي

تتعم باستقرار أمني جيد، وان يعوض نقص التمويل الذي تواجهه البلاد نتيجة الازمة المالية الناجمة عن هبوط أسعار النفط".
واستطرد محافظ ذي قار قائلاً إن " تحفيز النشاط الاستثماري يستدعي توفر متطلبات اساسية من بينها تجاوز الروتين الإداري وتفعيل قانون الاستثمار الجديد بما يسهل عمل المستثمرين والتعجيل بتسريع قانون المدن الصناعية او إيجاد منظومة مصرفية حديثة تنسجم مع

كثيرة لسكان المحافظة وتجربك عجلة الاقتصاد ويدعم الصناعة المحلية.
ودعا الناصري وزارة الصناعة والحكومة الاتحادية الى اتخاذ اجراءات استثنائية لمواجهة الروتين الإداري وتجاوز المعوقات التي تحول دون النهوض بقطاع الاستثمار وتعزل عمل المستثمرين .
وأضاف أن " إدارة ذي قار تأمل أن يعالج الاستثمار المشاكل الاقتصادية الراهنة وأن يكون داعماً لاقتصاد المحافظة التي

أن هذه التغيرات جعلت ملف المدينة الصناعية يدور في حلقة مفرغة.
وأضاف الناصري أن " ذي قار عقدت أكثر من اجتماع مع وزارة الصناعة إلا أنها لم تسفر عن نتائج ايجابية على الرغم من قيام المحافظة بتقديم بدائل وحلول لتلليل العقبات التي تحول دون المباشرة بالاستثمار في المدينة الصناعية".
لافتاً الى أن إحالة المدينة الصناعية للاستثمار من شأنه أن يسهم في خلق فرص عمل

اتهمت محافظة ذي قار أمس الثلاثاء (٩ كانون الثاني ٢٠١٨) وزارة الصناعة ومجلس النواب بتعطيل الاستثمار في مدينة ذي قار الصناعية لعدة سنوات، وبيئت إن الحلول التي طرحتها المحافظة للتعجيل بإحالة المدينة المذكورة للاستثمار واجهت مصاعب جملة بسبب الروتين الإداري في وزارة الصناعة وتأخر البرلمان في تشريع قانون المدن الصناعية لأسباب غير معروفة.

□ ذي قار / المدى

وقال محافظ ذي قار يحيى الناصري للمدى إن " محافظة ذي قار سبق وأن طالبت وزارة الصناعة والحكومة الاتحادية بإحالة المدينة الصناعية للاستثمار، وقد طرحت عدة حلول بهذا الصدد لغرض دفع عجلة الاقتصاد وتوفير فرص عمل للعاطلين والخريجين في المحافظة، مبيناً أن "الحلول التي طرحتها الحكومة المحلية للنهوض بالقطاع الاقتصادي واجهت الكثير من المعوقات من الوزارات الاتحادية، ولاسيما في ملف إحالة مشروع المدينة الصناعية للاستثمار الذي تعطل لعدة سنوات بسبب الروتين الإداري في وزارة الصناعة".
وأشار محافظ ذي قار الى أن " وزارة الصناعة تعزو تأخرها في حسم ملف المدينة الصناعية الى عدم إقرار قانون المدن الصناعية من قبل البرلمان الذي تعطل في تشريع ذلك القانون لأسباب غير معروفة"، لافتاً الى

تخفيض النشاط الاستثماري توفير متطلبات اساسية

إدارة كركوك تطالب وزارة النفط بتأهيل وحدة انتاجية لمصفاة كركوك بطاقة 20 ألف برميل

بحث محافظ كركوك ركان سعيد الجبوري مع السيد كريم خطاب جعفر وكيل وزارة النفط لشؤون الاستخراج، تطوير الواقع النفطي في محافظة كركوك. جاء ذلك خلال لقائهما مساء أمس في المكتب الخاص لشركة نفط الشمال بحضور السادة حمدان عويجل مفتش عام وزارة النفط، ومدير عام شرطة الطاقة، ومدير عام الخطوط والانابيب، ومدير عام توزيع المنتجات النفطية، والسيد فريد الجادر مدير عام شركة نفط الشمال وعدد من مسؤولي القطاع النفطي وجدد محافظ كركوك خلال اللقاء مطلبته وزارة النفط بتأهيل أحد خطوط الإنتاج في مصفاة كركوك بطاقة ٢٠ ألف برميل خاصة بعد نجاح وزارة النفط بتأهيل الوحدات ١٠٥ و ١٠٧ بالمصفاة ورفع طاقة الإنتاج من ٣٠ الى ٥٢ ألف برميل يومياً.. مؤكداً حاجة كركوك لتأمين المشتقات النفطية ودعا الى ضرورة إعطاء كركوك خصوصية في مجال تجهيز المشتقات النفطية لما لها من أهمية وخصوصية بعد تحرير مناطق جنوبي كركوك وغربها وتطبيق خطة فرض القانون وجهود الحكومة العراقية وإدارة كركوك في تنفيذ خطة إعادة الاستقرار للمناطق المحررة. وأشاد محافظ كركوك خلال اللقاء بدور شركة نفط الشمال وعموم القطاع النفطي لما له من أهمية للمحافظة ودعم الاقتصاد الوطني.

وزارة النقل الشركة العامة لإدارة النقل الخاص القسم : قسم الاملاك والعقارات إعلان رقم (٢٥١) على حساب ناقل

تعلن الشركة العامة لإدارة النقل الخاص عن اجراء مزايدة علنية لتأجير المشيدات المدرجة أدناه في محافظة (ميسان) في اليوم (الخامس عشر) تبدأ اعتباراً من اليوم التالي لنشر الاعلان وفقاً لقانون بيع وايجار أموال الدولة المرقم (٢١) لسنة ٢٠١٣ المعدل والشروط التي يمكن الحصول عليها من قسم الشركة اعلاه لقاء مبلغ (٥٠٠٠) دينار غير قابلة للرد. فعلى الراغبين الحضور في الساعة الحادية عشر في قسم الشركة في محافظة (ميسان) على ان يقدم المزايد كتاب يؤيد براءة ذمته من الضريبة معنون إلى (الشركة العامة لإدارة النقل الخاص) وهوية الاحوال المدنية وشهادة الجنسية او (البطاقة الوطنية الموحدة) وبطاقة السكن (النسخة الاصلية) وبدفع التامينات القانونية البالغة ٢٠٪ مضروباً في عدد سنين العقد بصك مصدق وكذلك يتحمل الناقل فرق البدلين في عدد اسنين العقد وفي حالة مصادفة موعد المزايدة عطلة رسمية تجري المزايدة في اليوم التالي .

ت	اسم العقار	التأمينات	الملاحظات
١	محلات رقم (٩ / ٨ / ٧) في مرآب العمارة الموحد	١٥٠,٠٠٠ ألف دينار	لكل محل

مدة الإيجار سنة .. يدفع بدل الإيجار قسط واحد لكل سنة
قيس سلمان هاشم المياي
المدير العام وكالة المهندسين

إعلانات

فقدان هوية

فقدت مني الهوية الصادرة من كلية المنصور الجامعة قسم القانون باسم (ضحى حسين راضي حسين) يرجى من يعثر عليها تسليمها الى جهة الإصدار.